

السعودية

التطورات الرئيسية منذ مايو 2003 :

في سبتمبر 2003 ، وفي الاجتماع الخامس للدول الاعضاء في إتفاقية منع الألغام ذكرت المملكة العربية السعودية أنه لا أحد علي أراضيها أو تحت سيطرة حكومتها متورط في أي نشاط قد ينتهك معاهدة حظر الألغام ، و أن السعودية لا تساعد علي ، أو تشجع أي أنشطة محظورة طبقاً للمعاهدة . وفي أبريل 2004 ، ذكر مسئول سعودي أن الحكومة تواصل بحث كيفية الانضمام إلي المعاهدة بشكل لا يتعارض مع مصالحها القومية ، و أنها تأمل في الانضمام إلي المعاهدة في المستقبل القريب. وفي أبريل 2004، شاركت المملكة العربية السعودية في ملتقى إقليمي حول قضايا عسكرية و إنسانية تحيط بمعاهدة منع الألغام و الذي عقد في عمان بالأردن.

التطورات الرئيسية منذ عام 1999:

شاركت السعودية في جميع اجتماعات الدول الأعضاء تقريباً، بالإضافة إلي اجتماعات اللجنة الدائمة منذ ديسمبر 2000 . و تزعم السعودية انها لم تقم ابدا بإنتاج أو استيراد أو استخدام الألغام المضادة للأفراد ، و لكن في عام 2002 أشار مسئولون سعوديون لأول مرة أن البلاد تمتلك مخزوناً من الألغام المضادة للأفراد . كما أكدوا أن الولايات المتحدة تحتزن ألغاماً في السعودية ، و لكنهم ذكروا أن الولايات المتحدة لا يمكنها استخدامها علي الأراضي السعودية. و في مايو 2001 ، أعلنت السعودية أنها ستقدم 3 مليون دولار لصالح مكافحة الألغام في اليمن.

سياسة منع الألغام

لم تنضم السعودية إلي معاهدة منع الألغام ، و لكنها تواصل إبداء اهتمامها بالمعاهدة ، و تقدمها ، و التكنولوجيا الجديدة لنزع الألغام . و في مناسبات عديدة في عامي 2003 و 2004 ، عبر مسئولون سعوديون عن دعمهم للروح الإنسانية و الهدف من معاهدة منع الألغام¹ . وفي بيان شامل إلي الاجتماع الخامس للدول الأعضاء في معاهدة منع الألغام في سبتمبر 2003 ، قالت السعودية أنها تواصل بحث كيفية الانضمام إلي المعاهدة بشكل لا يتعارض مع مصالحها القومية ، و أنها تأمل في الانضمام إلي المعاهدة في المستقبل القريب² . و تحظى السعودية بقوانين عقوبات تحرم و تعاقب علي حيازة و نقل الأسلحة و الذخائر ، بما فيها الألغام الأرضية³ .

و شاركت المملكة العربية السعودية في اجتماعات عملية أوتوا ، التي قادت إلي معاهدة منع الألغام ، و ظلت منذ ذلك الحين علي صلة بالمعاهدة منذ دخولها حيز التنفيذ. وحضرت السعودية جميع الاجتماعات السنوية للدول الأعضاء فيما عدا ذلك الاجتماع الذي عقد في نيكارجوا عام 2001 . كما أرسلت ممثلين إلي جميع اجتماعات اللجنة المنعقدة منذ ديسمبر 2000 ، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدت في فبراير و يونيو 2004 . وفي أبريل 2004 شاركت السعودية في ملتقى إقليمي حول قضايا عسكرية و إنسانية تحيط بمعاهدة منع الألغام و الذي عقد في عمان بالأردن. وقامت السعودية بالتصويت لصالح كل مشروع قرار للحظر قامت به الجمعية العامة للأمم المتحدة في عامي 1996 و 1997 ، و لكنها تغيبت عن التصويت عن كل الاقتراعات السنوية علي القرارات منذ ذلك التاريخ و المملكة العربية السعودية ليست عضواً في إتفاقية الأسلحة النقلية أو بروتوكولها الثاني المعدل ،

و لكنها حضرت المؤتمر السنوي الخامس للدول الأعضاء في البوتوكول الثاني المعدل في نوفمبر 2003 . و طبقاً لمسئول سعودي ، فإن بلاده تبحث الانضمام إلي اتفاقية الأسلحة التقليدية في المستقبل القريب⁴ .

الإنتاج و النقل ، والاستخدام و التخزين

في مايو 2001 ، أكد مسئول سعودي أن بلاده لم تقم أبدا بإنتاج أو استيراد أو استخدام الألغام المضادة للأفراد⁵ . وفي الاجتماع الخامس للدول الأعضاء ذكرت السعودية أنه لا أحد علي أراضيها أو تحت سيطرة حكومتها متورط في أي نشاط قد ينتهك معاهدة حظر الألغام ، و أن السعودية لا تساعد علي ، أو تشجع أي أنشطة محظورة طبقاً للمعاهدة⁶ . و أشار مسئولون سعوديون أن بلادهم قد استوردت في الماضي الألغام المضادة للأفراد من المملكة المتحدة و الولايات المتحدة. وفي فبراير 2002 أكد مسئولون سعوديون لمرصد الألغام أن بلادهم مازالت تحتفظ بمخزون من الألغام المضادة للأفراد ، و لكن بلا تقديم أية تفاصيل⁷ . وفي مايو 2003 ، أكد قائد سعودي لمرصد الألغام أن هذا المخزون آمن ، و سيتم استخدامه فقط في وقت الحرب ، و أن كل حقول الألغام سيتم تحديدها ووضع علامات عليها ، و تسجيلها ، و إحاطتها بالأسوار طبقاً للملحق التقني للبوتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية في حالة استخدامها. كما أكد أنه يوجد مخزون للولايات المتحدة من الألغام المضادة للأفراد في الأراضي السعودية ، و لكن أمريكا لا يمكنها استخدام الألغام علي أرض السعودية ، طبقاً لاتفاقية قائمة بين البلدين⁸ . وفي فبراير 2004 ذكر قائد آخر أنهم لا يمتلكون أي معلومات أخرى عن مخزون الولايات المتحدة⁹ . وفي عام 1999 ذكر مرصد الألغام الأرضية أن الولايات المتحدة اختزنت 49.610 لغماً مضاداً للأفراد من طراز CBU -89 GATOR ، و ذلك في القواعد العسكرية الأمريكية بالسعودية¹⁰ .

مكافحة الألغام

السعودية ليست دولة متأثرة بالألغام ، و لكن بعض أجزائها متأثرة بسبب وجود الذخيرة غير المتفجرة و تمتلك هيئة المهندسين التابعة للجيش السعودي وحدة في كل منطقة من المملكة ، مسؤولة عن إزالة القذائف غير المتفجرة عند الطلب . و قد قامت هذه الوحدات بتطهير مناطق التدريب و المعسكرات التي استخدمتها قوات التحالف قبل و أثناء حرب الخليج عام 1991 . و باستثناء تدمير صاروخين عراقيين سقطا في مناطق صحراوية بالسعودية في عام 2003 ، لم يتم الإبلاغ عن حالات تخلص من قذائف غير منفجرة في عام 2003 أو في النصف الأول من عام 2004¹¹ .

وفي أبريل 2004 ، ذكر مسئول سعودي أن بلاده تقدم الدعم المادي و الفني للدول الأخرى التي تعاني من الألغام في المنطقة¹² . و أشار إلي أن السعودية قامت ببناء مستشفى ميداني لضحايا الحرب في العراق و قامت بنقل بعض الضحايا إلي المملكة لتلقى المزيد من الرعاية الطبية¹³ . و مع ذلك ، فإن هذا المستشفى توقف عن إجراء العمليات العلاجية بسبب تدهور الوضع الأمني في العراق¹⁴ . وفي مايو 2002 تبرعت السعودية بـ 40 زياً واقياً لنازعي الألغام و 50 كاشفاً معدنياً للألغام¹⁵ . و في مايو 2001 أعلنت السعودية تقديم ثلاثة ملايين دولار للبرنامج القومي لنزع الألغام باليمن علي مدار ثلاثة أعوام (مليون دولار سنوياً) . و في عام 1999 ، ذكر مرصد الألغام الأرضية أن السعودية ساهمت بمبلغ 50000 دولار لصالح صندوق الأمم المتحدة التطوعي للمساعدة في نزع الألغام.

المراجع

- 1 - بيان المملكة العربية السعودية في الاجتماع الخامس للدول الاعضاء - بانكوك - 18 سبتمبر 2003 ، و بيان المملكة العربية السعودية في ملتقى عمان حول قضايا عسكرية و إنسانية تحيط باتفاق أوتاوا، عمان - 20 ابريل 2004.
- 2 - بيان المملكة العربية السعودية في الاجتماع الخامس للدول الاعضاء - 18 سبتمبر 2003
- 3 - لقاء مع العميد ابراهيم العريفي - وزارة الدفاع - جنيف - 14 مايو 2003
- 4 - لقاء مع العميد ابراهيم العريفي - وزارة الدفاع - جنيف - 23 يونيو 2004.
- 5 - لقاء مع ممثل السعودية - جنيف - من 7 - 11 مايو 2001
- 6 - - بيان المملكة العربية السعودية في الاجتماع الخامس للدول الاعضاء - 18 سبتمبر 2003
- 7 - لقاء مع اللواء / حمد الرميح و الرائد مسفر الحسين - جنيف - 1 فبراير 2002.
- 8 - لقاء مع العميد / ابراهيم العريفي - وزارة الدفاع - 14 مايو 2003.
- 9 - لقاء مع العميد / ابراهيم العريفي - وزارة الدفاع - 14 مايو 2003.
- 10 - خطاب لمراقبة حقوق الإنسان و مرفق بيان حقائق من ادارة القوات الجوية الأمريكية- الجناح الحادي عشر - 26 مايو 1998 ، مقدم ردا علي طلب FOIA ، و مقابلات مع مدنيين امريكيين و مسئولين عسكريين .
- 11 - - لقاء مع العميد / ابراهيم العريفي - وزارة الدفاع - 14 مايو 2003.
- 12 - بيان المملكة العربية السعودية في ملتقى عمان - 20 ابريل 2004.
- 13 - بيان المملكة العربية السعودية في ملتقى عمان - 20 ابريل 2004.
- 14 - لقاء مع العميد / ابراهيم العريفي - وزارة الدفاع - 14 مايو 2003.
- 15 - بريد الكتروني من اللواء حمد الرميح- 6 يونيو 2002.